

# الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التكوين والتعليم المهنيين  
مديرية التكوين والتعليم المهنيين لولاية الشلف

## إعلان عن إعداز رقم 02

- طبقاً للمرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 2010/10/07 المعدل والمتمم المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية، لا سيما المادة 112 منه،
- وطبقاً للقرار المؤرخ في 2011/03/28 الذي يُحدد البيانات التي يتضمنها الإعداز وأجال نشره،
- ونظراً للإعداز رقم 01 الصادر بتاريخ 08-09-2020 بالجريدة الوطنية : الحياة - Midi Libre،
- ونظراً لعدم وفاء صاحب المقولة المذكورة أثناء بالتزاماته اتجاه المصلحة المتعاقدة، باستئناف الأشغال،

يُوجه هذا الإعداز رقم 02 لمقولة البناء الممثلة في السيد رياض احمد بسبب عدم استكمالها للأشغال واستكمالها والخاصة بإنجاز الحصة 01 : الجناح البيداغوجي + الإنارة + 03 ورشات، في إطار عملية إنجاز معهد وطني متخصص في التكوين المهني (300 م<sup>2</sup>/م/ت/س/ير) بتسن، طبقاً للمقعة رقم 2014/375 بتاريخ 2014/08/05.

وعليه المطلوب من مقولة الإنجاز، الاستئناف العوري للأشغال واستكمالها وكذا تدعيم الورشة بمواد البناء والعداد واليد العاملة، وذلك في أجل لا يتعدى ثمانية (08) أيام ابتداء من تاريخ أول صدور هذا الإعداز بالجريدة الوطنية، والأ يُعتبر صاحب المقولة متخلياً عن التزاماته وسوف تُطبق ضدّه الإجراءات القانونية المعمول بها وهذا بصح العقد على عائق المقولة.

## الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التكوين والتعليم المهنيين  
مديرية التكوين والتعليم المهنيين لولاية الشلف

### إعلان عن إعداد رقم 02

- طبقاً للمرسوم الرئاسي رقم 10 - 236 المؤرخ في 10/10/2010 المعدل والمتمم المتعلق بتعليم المسقطات العمومية، لا سيما المادة 112 منه،
- وطبقاً للقرار المؤرخ في 28/03/2011 الذي يُحدد البيانات التي يتضمنها الإعداد وأجال نشره،
- ونظراً للإعداد رقم 01 الصادر بتاريخ 05-06/02/2020 بالجزائر الوطنية؛
- ونظراً لعدم وقاء محتاب المقابلة المذكورة أدناه بالتزاماته اتجاه المصلحة المتعاقدة، باستئناف الأشغال،
- فوجه هذا الإعداد رقم 02 لمقابلة البناء المنقطة في السيد رباح امحمد المكلفة بمشروع إنجاز حصة : 10 سكنات وظيفية بمعهد التثمين المهني بالشلف، في إطار عملية إنجاز 25 مسكن وظيفي غير قابل للتنازل لقطاع التكوين المهني، طبقاً للمسققة رقم 2014/627 بتاريخ 31/12/2014.

وعليه المطلوب من مقابلة الإنجاز، الانطلاق الفوري للأشغال وتدارك التأخر الكبير، بالإضافة إلى تدعيم الورشة بمواد البناء والعتاد والبدا العاملة، وذلك في أجل لا يتعدى ثمانية (08) أيام ابتداءً من تاريخ أول صدور هذا الإعداد بالجزائر الوطنية، وإلا يُعتبر صاحب المقابلة متخلياً عن التزاماته وسوف تُطبق ضدّه الإجراءات القانونية المعمول بها وهذا بفسخ العقد على عاتق المقابلة.

# REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Ministère de la Formation et de  
L'Enseignement Professionnels  
Direction de la Formation et de  
L'Enseignement Professionnels  
de la wilaya de Chlef

## Avis de mise en demeure N°02

- Conformément au décret présidentiel n° 10-236 du 07 octobre 2010 modifié et complété portant réglementation des marchés publics, notamment son article 112 ;
- Conformément à l'arrêté du 28 mars 2011 fixant les mentions à porter dans la mise en demeure et les délais de sa publication ;
- Conformément à l'avis de mise en demeure n° 01 en date du 08-09/02/2020 paru dans les quotidiens nationaux : *الجداة* - Midi Libre ;
- Vu le non respect de ses engagements envers le service contractant par l'entreprise citée ci-dessous de reprendre et achever les travaux ;

Il est adressé cet avis de mise en demeure n° 02 à l'entreprise des travaux bâtiment de Mr. **RIAH M'hamed** pour motif : l'entreprise n'a pas repris les travaux, concernant le lot 01 : bloc pédagogique + ADM + 03 ateliers, dans le cadre de l'opération de réalisation d'un Institut National Spécialisé en Formation Professionnelle (INSFP) 300 P.F / 120 lits à Ténès - Chlef, selon le marché n° 375/2014 du 05/08/2014.

A cet effet, il est demandé à l'entreprise concernée incessamment d'entamer et d'achever les travaux ordonnés et l'approvisionnement du chantier par les matériaux de construction ainsi que par la main d'œuvre, dans un délai de huit (08) jours, à compter de la première parution de ce présent avis dans les journaux nationaux, et dans le cas contraire, l'entreprise sera en état d'abandon envers ses engagements et obligations, le maître de l'ouvrage sera dans l'obligation d'appliquer la réglementation en vigueur à l'encontre de l'entreprise (résiliation unilatérale du marché).